الخريجي مترئسا جانبا من الجلسة

جانب من الجلسة

### وزير الإسكان: «السكنية» تمثل المواطنين لا الشركات وسنسلمهم بيوتهم كما يحبون

# المجلس أعاد مشروع قانون المناقصات إلى «المالية» البرلمانية

■ حمدان العازمي : كنت اتمني أن تكون معالجة الامور في القانون السابق لمصلحة البلد

■ حماد: القانون لا يعالج اتفاق الشركات بالتعدي على المال العام ويجب التعاقد مع شركات عالمية

حمدان العازمي متحدثا

جمال العمر يتحدث

■ الطريجي : هذا القانون يعتبر من أهم القوانين التي طال انتظارها و السابق يخدم شخصين فقط

■ خليل عبدالله : القانون فيه تناقض منذ البداية.. فالخلل ليس في أقل الأسعار وإنما بالمواصفات

عليه تطبيق القانون شبخ ولكنه يعجز عن تنفيذ قانون علي متنفذين.

الوزير محمد العبد الله :اتمني علي الجميع ان يلتزم بالاداب العامة واللائحة الداخلية للمجلس وعليك اخ حمدان ان تاتي بالاتهام وفق حكم نهائي صادر وبات والشيخ مواطن عادي ولا يميزه شي سوي نسب لاسرة كريمة ولا نريد الاتهام لمجرد دغدغة المشاعر ..واسرة ال الصباح بها مئات الافراد واذكر لي اخ حمدان من في الاسرة خالف القانون ولم يطبق عليه ،واذا انت لا تقبل ان تاخذ قبيلة او اسرة كاملة بجريرة فرد فنحن ايضا لا نقبل بذلك

حمدان العازمي :انا اعرف الاداب العامة واتكلم عن كل الاسر ..هذا حق دستوري لي.

الوزير الشيخ محمد العبد الله :القضية ليست صراخا وصوتا عاليا.. تري نعرف ايضا نصارخ ونرفع صوتنا .

سعدون حماد العتيبي :القانون لم يعالج اتفاق الشركات بالتعدي علي المال العام ولا يجب ان نوافق علي المادة ٣٢ من مشروع الحكومة في هذا القانون ويجب ان تلغي وتعطي لاقل الاسعار وايضا يجب ان يلغي نظام الوكيل ويكون التعاقد مباشرة مع الشركات العالمية ولا يعقل ان يصبح النواب والوزراء وكلاء ..فهناك نائب حالي طلع له 50 مليون كونه وكيلا لاحدي المناقصات.

حمدان العازمي :اين المحاسبة للمسؤولين عن خلل بيوت الاسكان في غرب الصليبخات.. الحكومة لا تستطيع ان تحاسب .

وزير الاسكان :سلامة المشاريع الاسكانية تتم وفق الشروط ،والملاحظات حول التشطيبات التي تظهر في وسائل التواصل الاجتماعي هي امور عادية وليس هناك مشكلة بان يكون 100 بيت عليها ملاحظات ، من بين ٤ الاف بيت..وسبق ان اخذنا الاجراءات التعاقدية بشان الشركات المسؤولة والحكومة تملك هذا الامر وتتخذ الاجراءات القانونية

الوزير الشيخ محمد العبد الله :نرجو منكم الفزعة للحكومة لحماية المجتمع من شركات تستغل نصوصا غير محكمة ولذا الكرة في ملعب المجلس لمنع اداراج الشركات المقصرة .

...واود ان اذكر المجلس بان المادة ١٣١ من الدستور تنص على انه لا يجوز للوزير ان يزاول اي عمل تجاري وانه مقيد فقط بعمل الوزارة ،وهذا للتوضيح لانها جلسة علنية وستسجل تاريخيا ولذا يجب ان توضح الامور للاجيال القادمة .

عبد الله الطريجي :هذا القانون يعتبر من اهم القوانين التي طال انتظارها والقانون السابق يخدم شخصين فقط واغلب مناقصات الكويت محصورة بين اثنين هما س و ص وهناك اكثر من قضايا في المحاكم بسبب التخاذل في تطبيق القانون ولكن هذا القانون المعدل الذي بين ايدينا عليه كثير من الملاحظات النيابية ويجب ان يعاد مرة اخري الي اللجنة المالية والاقتصادية .

احمد مطيع :الاخ سعدون حماد اكد ان نائبا حاليا استفاد ب 50 مليون دينار كونه وكيلا ،وهذا فيه مساس علي جميع النواب وارجوا ان يتم ذكر اسم هذا النائب .

سعدون حماد :احب اطمئن احمد مطيع النائب الذي استفاد ليس انت يا دكتور احمد.

خليل عبد الله :هذا القانون فيه تناقض منذ البداية.. هل مشكلتنا في المناقصات تكمن في هيكل الجهاز؟..لا اعتقد فالخلل ليس في اقل الاسعار وانما بالمواصفات الغير محددة التي توضع وعز الله كدينا خير وراح تصير الامور سمردحه.

...المناقصات تكون مرسومة بشكل فني وتقني علي شركة محددة ومقاولين محددين المواصفات في القانون موادها هدد لا تحدد شيئا.. كذلك مادة الاستشارات حيث يتم تصنيف المقاولين بالواسطات لعدم وجود شفافية وتدخل الريبة والشكوك في النفس وكلام سعدون حماد 100% وما يشملني ..انا ما عندي شركات حتى بقالة ما عندي .

الوزير الشيخ محمد العبد الله:مقاولو الباطن هم احد اهم الامور التي تزعج الحكومة لذلك اتفقنا مع اللجنة المالية والاقتصادية علي معالجتها في هذا القانون الذي بين ايديكم ونتفق مع المجلس في الازعاج الذي تسببه مشكلة مقاولي الباطن.

وزير الاسكان :المواطنون لن يستلموا بيوتهم الا اذا كانت كما يجب والملاحظات التي ظهرت مسؤوليتنا ان نعالجها حسب الشروط التعاقدية وادعوا الاخ خليل عبد الله لجولة علي بعض المشاريع الاسكانية .

خليل عبد الله:انا مو مقاول اروح في جولة هذه مسؤوليتكم بيوت البشر شي لا يصدق لو مقاول يسوي في بيتي جذب ارنه بشوزن مكانه تشف بطنه .

وزير الاسكان :اؤكد اننا لا نقبل باي قصور في عمل المقاولين في المشاريع وسبق ان اتخذنا اجراءات وسحبت مناقصات واديانا اجراءات احترازية لضمان عدم تكرار مثل هذه الملاحظات في باقي المشاريع الاسكانية .

عودة الرويعي :نتكلم بهذا القانون المهم ولكن ما يحزننا ما نجده من عدم وجود احد في قاعة عبد الله السالم اثناء مناقشة القانون علي عكس ما كان في الامس فلا يوجد لدينا حاليا حتي نصاب يكفي لاتخاذ قرار .

الوزير الشيخ محمد العبد الله :سنتناقش مع الاعضاء في اللجنة المالية والاقتصادية متابعة المقاول بعد التنفيذ وعليه يجب ان يتوافر في القانون احكام المادة 70 حتي تكون اكثر دقة .

محمد الحويلة :هناك ضرر وهدر علي المال العام بسبب الاوامر التغييرية التي تصل في بعض المشاريع الي نسبة 100% مما يؤدي الي تعطيل تنفيذ الجدول الزمني للمشاريع .

خليل عبد الله :هذا القانون يحتاج الي اعادة صياغة وعلي اللجنة المالية والاقتصادية ان تقوم بسحبه ،ويجب ان يتم الاخذ بملاحظات ديوان المحاسبة في هذا القانون

كما ان مقاولي الباطن عند

نقاش جماعي

حوار من خلف الحواجز